

الخلافا

[351] وقال أبو حنيفة: للوكيل المطالبة به، وليس ذلك للموكل (1). دليلنا: أن الثمن قد ثبت أنه للموكل دون الوكيل، ويدخل في ملكه في مقابلة المبيع الذي زال ملكه بالعقد، وإذا كان الثمن ملكا له كان له المطالبة به، ولأن المطالبة بالثمن من حقوق العقد لامن شرائطه - مثل خيار المجلس والتفرق بالابدان، فان ذلك من شرط العقد - فلاجل ذلك يتعلق بالعقد دون الموكل. مسألة 17: لا يصح إبراء الوكيل من دون الموكل، من الثمن الذي على المشتري. وبه قال الشافعي (2). وقال أبو حنيفة: يصح إبراء الوكيل بغير إذن موكله (3). دليلنا: أن الإبراء تابع للملك، وإذا كان الوكيل لا يملك الثمن، فلا يصح منه الإبراء، وإنما قلنا أنه لا يملك، لانه لا يملك هبته بلا خلاف، فلو ملكه لصح منه هبته. مسألة 18: إذا وكل رجلا في شراء سلعة، فاشتراها بثمان مثلها، فان ملكها يقع للموكل من غير أن يدخل في ملك الوكيل. وبه قال الشافعي (4). وقال أبو حنيفة: يدخل أولا في ملك الوكيل، ثم ينتقل الى الموكل (5). _____ 264، والشرح الكبير 5: 237 - 238. (1) الباب 2: 89، وبدائع الصنائع 6: 33، وتبيين الحقائق 4: 257، والمغني لابن قدامة 5: 264، والشرح الكبير 5: 238. (2) المجموع 14: 116، وفتح العزيز 11: 14، وتبيين الحقائق 4: 256. (3) المبسوط 19: 35، وتبيين الحقائق 4: 258، وحاشية رد المحتار 5: 521 و 523، والمجموع 14: 116. (4) المجموع 14: 146، وبداية المجتهد 2: 298، والمغني لابن قدامة 5: 263، والشرح الكبير 5: 237، وتبيين الحقائق 4: 256. (5) تبين الحقائق 4: 256، والمجموع 4: 147، وبداية المجتهد 2: 298، والمغني لابن قدامة 5: 263، والشرح الكبير 5: 237، وفتح العزيز 1: 76. _____